# ترامب بعد مكالمته مع بوتين: روسيا وأوكرانيا ستبدآن محادثات فورا لوقف إطلاق النار

واشنطن/موسكو - (الوكالات): قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن مكالمته مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس الاثنين سارت على ما يرام، وإن موسكو وكييف «ستبدآن فورا مفاوضات» لوقف إطلاق النار وإنهاء الحرب. وقال ترامب في منشور على موقع «تروث سوشيال» عقب مكالمته مع بوتين التي استمرت ساعتين «ستبدأ المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا فورا». وأضاف ترامب أنه أجرى اتصالا مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، بالإضافة إلى قادة الاتحاد الأوروبي وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وفنلندا عقب مكالمته مع بوتين. وذكر أنه أبلغ هؤلاء القادة بأن المفاوضات ستبدأ فورا.

وطرح ترامب فكرة استضافة بابا الفاتيكان الجديد، البابا ليو، للمحادثات، وقال «أكد الفاتيكان، ممثلا في البابا، اهتمامه الكبير باستضافة المفاوضات». وأكد ترامب أن «لهجة وروح الحوار (مع بوتين) كانا ممتازين»، مضيفا أن روسيا ترغب في إقامة علاقات تجارية «واسعة النطاق» مع الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب. وأضاف أن أوكرانيا ستستفيد أيضا من التجارة «في عملية إعادة إعمار البلاد».

○ بوتين وترامب خلال لقائهما في هلسنكي في يوليو ٢٠١٨. (رويترز)

ومن جانبه قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس الإثنين، إن موسكو مستعدة للعمل مع كييف على «مذكرة تفاهم» بشأن «اتفاقية سلام محتملة» بين البلدين، بعد أكثر من ثلاث سنوات على بدء غزو قوات الكرملين لأوكرانيا. وقال بوتين عقب المحادثة الهاتفية مع نظيره الأمريكي دونالد ترامب، أن المباحثات مع أوكرانيا تسير «في الاتجاه الصحيح» بعد محادثات مباشرة جرت الجمعة في إسطنبول هي الأولى بين الأوكرانيين والروس منذ ربيع العام ٢٠٢٢.

قال بوتين في تصريح لصحفيين إن «روسيا ستقترح مذكرة تفاهم وهي مستعدة للعمل مع الجانب الأوكراني بشأن اتفاقية سلام محتملة». وأوضح أن من شأن الوثيقة أن تحدد «اسس التسوية وتوقيت اتفاقية سلام محتملة وغيرها بما يشمل وقف إطلاق نار لفترة معينة في حال التوصل إلى اتفاقات مناسبة».

ولم يعط بوتين أي تفاصيل إضافية عن «المذكرة».

وتطالب أوكرانيا وحلفاؤها الغربيون روسيا باستمرار، بوقف إطلاق النار الأمر الذي ترفضه موسكو حتى الآن. ووصف بوتين المباحثات الهاتفية مع ترامب بأنها «مفيدة جدا».

وإلى ذلك قال الكرملين إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الأمريكي دونالد ترامب يؤيدان تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا وناقشا صفقة تبادل سجناء جديدة محتملة بين البلدين خلال المحادثة الهاتفية التي استمرت أكثر من ساعتين. وجاء في تصريح لمستشار الكرملين يوري أوشاكوف أن الرئيسين «أعربا عن تأييدهما لمزيد من تطبيع العلاقات»، مضيفا أنهما ناقشا صفقة لتبادل تسعة سجناء لكل من الجانبين.

كما ناقش الرئيس بوتين موضوع إيران مع نظيره الأمريكي دونالد ترامب خلال مكالمتهما الهاتفية، بحسب ما كشف المستشار الدبلوماسي للكرملين يوري أوشاكوف.

وقال أوشاكوف إن الرئيسين الروسي والأمريكي «تطرّقا إلى مسائل كثيرة»، بما فيها «إيران والشرق الأوسط» وقد قيّم بوتين «بشكل إيجابي مسار المفاوضات بين واشنطن وطهران بشأن البرنامج النووي الإيراني بوساطة عمان».

# السيسي يدعو إلى انسحاب إسرائيلي «فوري» من جنوب لبنان

القاهرة - (أ ف ب): دعا الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أمس الاثنين إسرائيل إلى سحب قواتها بشكل «فوري» من جنوب لبنان، وذلك خلال استقباله نظيره جوزيف عون الذي يقوم بزيارة رسمية للقاهرة. وشدد السيسي في مؤتمر صحفي مشترك مع عون على «موقف مصر الثابت في دعم لبنان.. ورفضنا القاطع لانتهاكات إسرائيل المتكررة، ضد الأراضي اللبنانية وكذلك احتلال أجزاء منها». أضاف: «تواصل مصر مساعيها المكثفة... لدفع إسرائيل نحو انسحاب فوري وغير مشروط، من كامل الأراضي اللبنانية واحترام اتفاق وقف الأعمال العدائية، والتنفيذ الكامل والمتزامن، لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١»، بشكل يتيح للدولة اللبنانية «بسط سيادتها على أراضيها وتعزيز دور الجيش اللبناني، في فرض نفوذه جنوب نهر الليطاني».

ويسري في لبنان منذ نوفمبر اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله بعد نحو عام من نزاع تحول إلى مواجهة مفتوحة اعتبارا من سبتمبر ٢٠٢٤. ونص الاتفاق على انسحاب مقاتلي حزب الله من المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني (على مسافة نحو ٣٠ كيلومترا من الحدود)، وتفكيك بناه العسكرية فيها، مقابل تعزيز الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة انتشارهما فيها. ونص الاتفاق على انسحاب إسرائيل من مناطق توغلت فيها خلال الحرب. لكن بعد انتهاء المهلة المخصصة لذلك، أبقت إسرائيل على وجود قواتها في خمسة مرتفعات استراتيجية تخولها الإشراف على مساحات واسعة على ضفتي الحدود. وتواصل شن غارات خصوصا في الجنوب.

وأنهى القرار ١٧٠١ حربا بين حزب الله واسرائيل عام ٢٠٠٦، وشكّل أساسا لاتفاق وقف إطلاق النار الأخير بينهما. ويدعو القرار إلى نزع سلاح كل المجموعات المسلحة على كل الأراضي اللبنانية. ودعا عون المجتمع الدولي إلى «إلزام إسرائيل بتنفيذ» اتفاق وقف النار والانسحاب «من كامل الأراضي اللبنانية حتى حدودنا المعترف بها دوليا وإعادة الأسرى اللبنانيين كافة».

وأكد عون التزام بلاده بالقرار ١٧٠١، مشددا على أنه «لا مصلحة لأي لبناني... في أن يستثني نفسه من مسار سلام شامل عادل»، بحسب الرئاسة اللبنانية. ورأى أن استقرار المنطقة «لا يقوم إلا على سلام دائم».

# أوجلان: إصلاح العلاقات التركية-الكردية يحتاج إلى «تحول جذري»

إسطنبول - (أ ف ب): قال مؤسس حزب العمال الكردستاني المسجون عبدالله أوجلان الأحد إن هناك حاجة إلى «تحول كبير» لإصلاح العلاقات بين تركيا والأقلية الكردية في البلاد بعد القرار التاريخي الذي اتخذه الحزب بحل كيانه وتسليم السلاح.

ونقل رسالة أوجلان وفد من حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (ديم) المؤيد للأكراد الذي زار جزيرة سجن إيمرالي قرب إسطنبول حيث يمضي أوجلان حكما بالسجن مدى الحياة في الحبس الانفرادي منذ عام ١٩٩٩.

وكانت هذه الزيارة الأولى له منذ إعلان حل الحزب وإلقاء السلاح في ١٢ مايو سعيا إلى وضع حدّ للصراع الذي بدأ عام ١٩٨٤ عندما بدأ حزب العمال الكردستاني تمردا مسلحا بهدف إقامة دولة للأكراد الذين يشكّلون حوالي ٢٠ في المائة من سكان تركيا البالغ عددهم ٨٥ مليونا. وقُتل منذ ذلك الحين أكثر من ٤٠ ألف شخص.

وكتب المقاتل السابق البالغ ٧٦ عاما: «ما نقوم به ينطوي على تحول كبير».

وقال: «العلاقة التركية-الكردية أشبه بعلاقة أخوية مقطوعة. يتقاتل الإخوة والأخوات، لكنهم لا يستطيعون العيش بدون بعضهم بعضا»، داعيا إلى «اتفاق جديد قائم على مفهوم الأخوة».

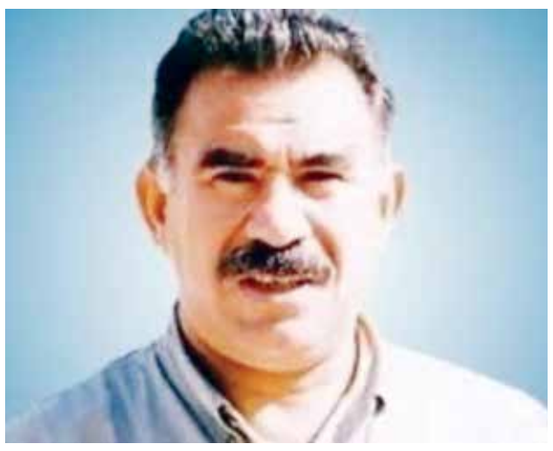

○ عبدالله أوجلان.

وأضاف: «يجب أن نزيل كل الأفخاخ وحقول الألغام التي تفسد هذه العلاقة، وإصلاح الطرق والجسور المقطوعة».

وهذه المرة، كانت النائبة عن حزب «ديم» برفين بولدان الوحيدة التي زارت أوجلان برفقة محاميه أوزغور إيرول، بعد وفاة أبرز مهندسي الحوار بين أنقرة وحزب العمال الكردستاني، سري ثريا أوندر أخيرا.

وتوفي أوندر، نائب رئيس البرلمان التركي، في ٣ مايو بعد إصابته بسكتة قلبية، وذلك قبل أيام قليلة من القرار التاريخي الذي اتخذه حزب العمال الكردستاني.

وهو أمضى سنوات في محاولة إنهاء الصراع مع الأقلية الكردية في تركيا. ومنذ ديسمبر، كان جزءا من الوفد الذي زار أوجلان مرات عدة.

وكتب أوجلان: «كنت أتوق إلى التحدث مع سري ثريا أوندر مرة أخيرة»، قائلا إنه كان «شخصا حكيما»، وترك وراءه «ذكريات عزيزة علينا أن نبقيها حية».

وقالت أنقرة إنها ستراقب عملية نزع سلاح حزب العمال الكردستاني. في المقابل، يتوقع المراقبون أن تظهر الحكومة التركية انفتاحا متجددا تجاه الأكراد.

ومن غير المرجح أن يطلق سراح عبدالله أوجلان لأن حياته قد تكون مهددة، لكن من المرجح أن «تخفّف» ظروف سجنه، بحسب مسؤولين.

# إيران: المحادثات النووية مع أمريكا ستفشل إذا أصرت واشنطن على وقف تخصيب اليورانيوم تماما

دبي - (رويترز): نقلت وسائل إعلام إيرانية رسمية أمس عن نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية مجيد تخت روانجي القول إن المحادثات النووية مع الولايات المتحدة «لن تفضي لأي نتيجة» إذا أصرت واشنطن على وقف طهران عمليات تخصيب اليورانيوم تماما.

وجدد المبعوث الأمريكي الخاص ستيف ويتكوف الأحد التأكيد على موقف واشنطن بأن أي اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران يجب أن يتضمن وقف تخصيب اليورانيوم الذي يشكل مسارا محتملا نحو تطوير قنابل نووية. وتقول طهران إن أغراض برنامجها النووي سلمية بحتة. وأضاف تخت روانجي «موقفنا بشأن التخصيب واضح، وأكدنا مرارا أنه إنجاز وطني لن نتنازل عنه».

وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال زيارته لمنطقة الخليج الأسبوع الماضي إن التوصل إلى اتفاق أصبح وشيكا للغاية، لكن على إيران التحرك بسرعة.

وقال إسماعيل بقائي المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أمس إن واشنطن تُعقّد المفاوضات من خلال إعلان تصريحات مغايرة لما تجري مناقشته خلف الأبواب المغلقة خلال المحادثات.

وأضاف بقائي «رغم ورود تصريحات متناقضة من الأمريكيين، ما زلنا نشارك في المفاوضات».

وقال مسؤول إيراني لرويترز إن من المتوقع عقد جولة خامسة من المحادثات في روما الأسبوع القادم لكن الأمر لم يؤكّد بعد.

وخلال ولايته الأولى في الفترة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، انسحب ترامب من اتفاق أبرم عام ٢٠١٥ بين إيران والقوى العالمية، والذي فرض قيودا صارمة على أنشطة تخصيب اليورانيوم في طهران مقابل تخفيف العقوبات الدولية.

وأعاد ترامب، الذي وصف اتفاق عام ٢٠١٥ بأنه منحاز لإيران، فرض عقوبات أمريكية شاملة على طهران. وردت إيران بزيادة نشاط التخصيب.

○ نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية مجيد تخت روانجي.

# بريطانيا تعيد بناء علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي لما بعد بريكست

لندن - (أ ف ب): أبرمت بريطانيا والاتحاد الأوروبي أمس الإثنين اتفاقا غير مسبوق يحدد ملامح علاقات أوثق بينهما في مجالي الدفاع والتجارة ويفتح فصلا جديدا بعد خروج المملكة المتحدة المثير للجدل من التكتل قبل خمس سنوات. وقال ستارمر إن الاتفاق الذي وصفه بأنه منصف، «يمثل بداية عصر جديد في علاقتنا... نحن نتفق على شراكة استراتيجية جديدة تناسب متطلبات زمننا». وقال ستارمر خلال مؤتمر صحفي مع رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين: إنه «اتفاق جيد للطرفين». ومن المفترض أن تؤدي شراكة الدفاع إلى إجراء محادثات أمنية بشكل أكثر انتظاما، واحتمال مشاركة بريطانيا في بعثات عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي، فضلا عن إمكانية استفادة لندن الكاملة من صندوق دفاع بقيمة ١٥٠ مليار يورو (١٦٧ مليار دولار) اتفقت دول التكتل على إنشائه. واتفق الجانبان على رفع القيود المفروضة على الصادرات البريطانية إلى دول الاتحاد الأوروبي الـ٢٧، مقابل تمديد بريطانيا حقوق الصيد للاتحاد الأوروبي في مياهها الإقليمية مدة ١٢ عاما إضافيا. وأضاف ستارمر أن المملكة المتحدة ستجني «فوائد حقيقية وملموسة» في مجالات مثل «الأمن والهجرة غير النظامية وأسعار الطاقة والمنتجات الزراعية والغذائية والتجارة»، بالإضافة إلى «خفض الفواتير وتوفير فرص العمل وحماية حدودنا». من جهتها، قالت رئيسة المفوضية الأوروبية: «هذا يوم مهم لأننا نطوي الصفحة ونفتح فصلا جديدا. هذا أمر بالغ الأهمية في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، لأننا نتشارك في الرؤية والقيم نفسها». وأشار دبلوماسيون أوروبيون إلى أن الاتفاق جاء بعد مفاوضات جرت خلال الليل وتم خلالها تجاوز الخلافات في قضايا رئيسية. وقالت المملكة المتحدة إن الاتفاق الاقتصادي الجديد مع الاتحاد الأوروبي يخفف من إجراءات التفتيش الجمركي على المنتجات الغذائية والنباتية، بما يسمح «من جديد بحرية تدفق السلع». وأضافت رئاسة الحكومة البريطانية (داونينغ ستريت) في بيان أن هذا الاتفاق سيضيف «ما يقرب من ٩ مليارات جنيه إسترليني» (١٢ مليار دولار) إلى الاقتصاد البريطاني بحلول عام ٢٠٤٠. رأت حكومة العمال بزعامة ستارمر أن الاتفاق الذي أبرمته حكومة المحافظين السابقة «لا يخدم مصالح أي طرف». لكن ستارمر، الذي تولى رئاسة الوزراء عقب انتخابات يوليو الماضي رسم عدة خطوط حمراء قال إنه لن يتجاوزها.

وبقيت نقاط شائكة حول بعض مطالب الاتحاد الأوروبي، فيما ينتقد المحافظون خطوة «إعادة تنظيم» العلاقات باعتبارها «استسلاما». ووقع الجانبان اتفاق «الشراكة الأمنية والدفاعية» في ختام الاجتماع الذي ضم امس الاثنين إلى ستارمر وفون دير لايين، رئيس المجلس الأوروبي أنتونيو كوستا ومسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد كايا كالاس. وتم التوقيع كذلك على بيان مشترك بشأن التضامن الأوروبي ووثيقة تفاهم بشأن قضايا تتراوح بين التجارة والصيد وتنقل الشباب. وبموجب الاتفاق النهائي، تبقى بريطانيا مياهها مفتوحة أمام الصيادين الأوروبيين مدة ١٢ عامًا بعد انتهاء صلاحية الاتفاق الحالي في عام ٢٠٢٦، مقابل تخفيف دول الاتحاد السبع والعشرين القيود البيروقراطية على واردات السلع الغذائية من المملكة المتحدة إلى أجل غير مسمى. ومن شأن الاتفاق «أن يؤدي إلى تنفيذ الغالبية العظمى من عمليات نقل الحيوانات ومنتجاتها والنباتات ومنتجاتها بين بريطانيا العظمى والاتحاد الأوروبي من دون الحاجة إلى الشهادات أو إجراءات الرقابة المعمول بها حاليا».

○ فون دير لايين تتحدث خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع ستارمر في لندن. (رويترز)

# العفو الدولية تطالب واشنطن بالتحقيق في هجوم على مركز للمهاجرين في اليمن

دبي - (أ ف ب): طالبت منظمة العفو الدولية أمس الإثنين الولايات المتحدة بالتحقيق في الضربة القاتلة التي أصابت مركزا للمهاجرين في صعدة خلال أبريل الماضي، مشددة على أنه قد يُعد «انتهاكا للقانون الدولي الإنساني». وأعلن الحوثيون في اليمن أن ٦٨ شخصا على الأقل قتلوا في قصف نسبوه إلى الولايات المتحدة وأصاب مركز إيواء للمهاجرين الأفارقة في صعدة معقل المتمردين في ٢٨ أبريل. وأكدت منظمة العفو الدولية، استنادا إلى تحليل صور ملتقطة بواسطة الأقمار الاصطناعية، أن «هجمات أمريكية» على مجمع سجن صعدة استهدفت مركز احتجاز للمهاجرين ومبنى آخر في الموقع. وشدّدت على ضرورة التحقيق في الغارة باعتبارها «انتهاكا للقانون الدولي الإنساني»، وسط تقارير تفيد بمقتل وإصابة مئات الأشخاص نتيجة الضربات الجوية الأمريكية على اليمن منذ مارس ٢٠٢٥. وقالت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية أنياس كالامار «هاجمت الولايات المتحدة مركز احتجاز معروفا يحتجز فيه الحوثيون المهاجرين الذين لم يكن لديهم وسيلة للاحتماء». وأضافت كالامار «تثير الخسائر الكبيرة في أرواح المدنيين في هذا الهجوم تساؤلات جدية بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة قد امتثلت لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك قواعد الحيطة والتمييز». وفيما أشارت المنظمة إلى أنها لم تتمكن من التحقق بشكل مستقل من عدد الوفيات، قالت إنه في حال ثبت عدد الضحايا، فستكون هذه الغارة «الأسوأ» التي تلحق ضررا بالمدنيين في هجوم أمريكي واحد منذ غارة جوية على الموصل في العراق في ٢٠١٧. وطالبت كالامار الولايات المتحدة بـ«إجراء تحقيق فوري ومستقل وشفاف في هذه الضربة الجوية وفي أي غارات جوية أخرى أسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين، وكذلك في تلك التي ربما انتهكت فيها قواعد القانون الدولي الإنساني».

وكانت القيادة العسكرية الوسطى الأمريكية (سنتكوم) قد أفادت وكالة فرانس برس في أعقاب الهجوم بأنها «على علم بمزاعم تفيد بوقوع خسائر بشرية في صفوف مدنيين على صلة بالضربات الأمريكية في اليمن، وتأخذ هذه المزاعم على محمل الجدّ».